عبء على الدولة

الخبير العلوي: تنبغي إعادة النظر في فلسفته بربطه بالنتائج والأداء لا الانتماء والظرفية السياسية

أكد علي العلوي، خبير في التحليل المالي والسياسات العمومية، أن الدعم باعتباره تحويلا مباشرا أو غير مباشر من ميزانية الدولة نحو فئة اجتماعية أو قطاع اقتصادي، بغرض تصحيح اختلالات السوق أو حماية الفئات الهشة من تقلبات الأسعار، ليس في حد ذاته غاية، بل وسيلة ظرفية، تستدعي مواكبة إصلاحات هيكلية حتى لا يتحول إلى عبء على المالية العمومية، مشددا على أن الدعم يمكن أن يتحول من أداة عدالة إلى آلية لتكريس الامتيازات، في حال منحه إلى غير مستحقيه أو توجيهه إلى قطاعات غير منتجة.

ونبه الخبير المالي إلى أن حكومة أخنوش أنفقت عشرات الملايير من الدراهم على الدعم، بشكل جعل كتلته تقترب من مستويات مقلقة، ما يطرح تحدي الموازنة بين الحماية الاجتماعية والاستدامة المالية، وبالتالي، يوضح الخبير، أنه ينبغي أن يعاد النظر في فلسفة الدعم نفسها، حيث تربط بالنتائج والأداء، لا بالانتماء أو الظرفية السياسية. في ما يلي نص الحوار.

أجرى الحوار: مصطفى لطفي

■■ ما مفهوم الدعم ووظيفته الاقتصادية من الناحية المالية؟

● بداية أريد أن أشير إلى أن سياسة الدعم تعد إحدى أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية في المغرب، لما لها من تأثير مباشر على توازنات الميزانية، من جهة، وعلى الاستقرار الاجتماعي، من جهة أخرى. ورغم تعدد المقاربات التي تناولت هذا الموضوع، فإن القراءة المالية والاقتصادية تظل ضرورية لفهم منطق الدعم، وحدوده، وتحدياته المستقبلية.

وبالعودة إلى تعريف الدعم العمومي، يمكن القول إنه تحويل مباشر أو غير مباشر من ميزانية الدولة نحو فئة اجتماعية أو قطاع اقتصادي، بغرض تصحيح اختلالات السوق أو حماية الفئات الهشة من تقلبات الأسعار. هذه الآلية، وإن كانت في جوهرها اجتماعية، فهي أيضا أداة استقرار اقتصادي تهدف إلى الحفاظ على القدرة الشرائية وتحفيز بعض الأنشطة الإنتاجية ذات الأهمية الإستراتيجية، مثل الفلاحة والنقل والطاقة. لكن الدعم ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة ظرفية تستدعي مواكبة إصلاحات هيكلية حتى لا يتحول إلى عبء دائم على المالية العمومية.

■■ هل حققت ملايير الدعم الأهداف المرجوة منه؟

● رصدت خلال السنوات الأخيرة مبالغ ضخمة تحت عنوان "الدعم"، تجاوزت عشرات الملايير من الدراهم سنويا، سواء عبر صندوق المقاصة أو آليات الاستهداف المباشر للأسر والفلاحين والمهنيين. غير أن حجم الإنفاق لا يعكس بالضرورة نجاعة الأثر. فالمؤشرات الاجتماعية لا تزال تظهر هشاشة في الفئات المتوسطة وضعفا في الحماية الاجتماعية الفعلية. السبب الأساسي يكمن في غياب آليات تقييم دقيقة للأثر الاقتصادي والاجتماعي للدعم. ففي غياب الصعب تحديد ما إذا كانت تلك المبالغ تخلق قيمة مضافة أم مجرد إنفاق اجتماعي قصير الأمد.

■■ لوحظ أن حكومة أخنوش تخصصت في منح الدعم لقطاعات عديدة مقارنة بحكومات سابقة، لماذا؟

● تميزت حكومة عزيز أخنوش بزيادة حجم الدعم وعدد القطاعات المستفيدة منه، في تفاعل مع ظرفية دولية مضطربة، منها ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بعد جائحة "كورونا" والحرب الأوكرانية. القرار من زاوية الاقتصاد الكلي، يمكن اعتباره إجراء وقائيا لتفادي صدمات اجتماعية، خاصة في سياق تآكل الدخل الفردي وارتفاع التضخم. لكن في المقابل، هذا التوسع جعل كتلة الدعم تقترب من مستويات مقلقة، ما يطرح تحدي الموازنة بين الحماية الاجتماعية والاستدامة المالية. وصار الرهان الحقيقي أمام الحكومة اليوم، هو تحويل الدعم من منطق الإعانة إلى منطق الاستثمار الاجتماعي المنتج.

■■ هناك انتقادات للدعم واعتباره تكريسا للريع، هل هذا صحيح؟

● غالبا ما يتهم الدعم بأنه بوابة للريع. لكن من منظور مالي دقيق، الريع لا يكمن في الدعم ذاته، بل في غياب معايير الاستحقاق والشفافية في توزيعه. حين تتسرب الموارد إلى غير مستحقيها أو توجه إلى قطاعات غير منتجة، يتحول الدعم من أداة عدالة إلى آلية لتكريس الامتيازات. المشكل إذن ليس في الدعم كأداة، بل في حوكمة الدعم. لذلك، فإن رقمنة قواعد الاستهداف وربطها بالتصريح الضريبي وبالسجل الاجتماعي الموحد، سيمثلان ركيزة لإعادة الثقة في هذا النظام.

■■ بدل تشجيع ثقافة الاستثمار صار المغرب تحت رحمة لوبيات و"شناقة" بسبب الدعم، ما تعليقك؟

● الخطر الأكبر ليس حجم الدعم، بل تأثيره على السلوك الاستثماري، لأنه حين تتحول بعض الفئات أو القطاعات إلى انتظار دائم للدعم بدل ابتكار حلول إنتاجية، يفقد الاقتصاد ديناميكيته الطبيعية. والدعم الفعال هو الذي يحرك الاستثمار ولا يلغيه، ويخلق الحافز بدل الاعتماد. من هنا، ينبغي أن يعاد النظر في فلسفة الدعم نفسها، بحيث تربط بالنتائج والأداء، لا بالانتماء أو الظرفية السياسية.

■■ هناك اتهامات بحدوث تلاعبات في توزيع الدعم، سواء المخصص للأسر أو الفلاحة، كيف تفسر الأمر؟

● تسجل أحيانا تفاوتات واضحة في توزيع الدعم، سواء ما يخص دعم النقل أو الفلاحة أو الأسر. هذه الاختلالات ليست بالضرورة ناتجة عن سوء نية، بل عن ضعف في البنية الإدارية والرقابية، وغياب قاعدة بيانات وطنية متكاملة للمستفيدين. في غياب هذه الرقابة، تظل احتمالات التلاعب واردة، ما يضعف الثقة العامة ويشوه مبدأ العدالة الاجتماعية.

للجدل الدعم المخصص للأحزاب، ما تعليقك؟

● الدعم الموجه للأحزاب السياسية، جزء من المنظومة الديمقراطية الحديثة، ويفترض أن يصرف في التكوين والتأطير والبحث السياسي. غير أن السؤال المطروح ماليا هو: هل مردودية هذا الإنفاق تتناسب مع أثره السياسي؟ بمعنى آخر، هل تحقق الأحزاب فعلا الوظيفة التي من أجلها تمول من المال العام؟ إن إعادة

الدعم الذكي ليس منحة

بخصوص اعتبار الدعم يدخل في خانة "المال السايب كي علم السرقة"، فنحن هنا أمام حكمة مالية قبل أن تكون شعبية. لكن هنا لا يمكن اختزال سياسة الدعم في سوء التدبير فقط، فالدعم في حد ذاته آلية مشروعة لحماية التوازن الاجتماعي. المشكل الحقيقي يكمن في ضعف الحكامة المالية والرقابة الميدانية. حين يدار الدعم بمعايير الأداء والمحاسبة، يتحول إلى استثمار اجتماعي منتج. وحين يدار بالمنطق السياسي، يصبح عبئا على الدولة والمجتمع معا. لهذا فإن إصلاح منظومة الدعم في المغرب لا يعني تقليصها، بل إعادة هندستها على أسس اقتصادية ومالية دقيقة. فالدعم الذكي ليس منحة، بل استثمار في العدالة والاستقرار. ولذلك، فإن مستقبل النموذج التنموي المغربي سيتوقف على قدرته في تحقيق هذا

في سطور:

- علي العلوي
- خبير في التحليل المالي والسياسات العمومية
- 2023 الإجازة المهنية في اللوجستيك التوزيعي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.
- 2021 ماستر في التسيير والاستراتيجيات المالية
- 2019 الإجازة في تسيير وإدارة
- 2016 دبلوم تقني متخصص في المالية والمحاسبة
- 2012 باكالوريا في العلوم الاقتصادية والتسيير